

فحص الاحتيال وتحديد مستواه في الشركات المساهمة العراقية

أ. د. طلال محمد الججاوي¹ابراهيم نعيم العايدي²

المستخلص

يعد الاحتيال مشكلة اجتماعية واقتصادية ومالية تأخذ طابع شبه قانوني تتمركز على نية خداع الغير لأهداف شخصية نفعية وازدادت هذه المشكلة انتشاراً مع انتشار التطور التكنولوجي وعولمة العمل المالي والإداري وأتاحت المعلومات لأغلب الجمهور إلا ان تلك المعلومات غالبيتها غير صحيحة وهذا أدى الى فقدان الثقة بالبيانات المالية لأنها افتقدت لخصائصها الرئيسية وهي الملائمة والتمثيل الصادق.

ومن تلك المشكلة تم التوصل وبالاتماد على توصيات الجهات المهنية والمعايير المحاسبية الدولية والاسس السليمة والأخلاق المهنية والدينية لمعرفة مستوى الاحتيال من خلال فحصه ولا شك ان ذلك يسهم وبشكل فعال في تعزيز الثقة بالبيانات المالية، لأجل ذلك تم اختيار عينة من الشركات لتحديد مستوى الاحتيال من خلال تطبيق مجموعه من الاجراءات الخاصة بفحص الاحتيال.

وقد استنتج الباحثان ان هناك مشكلة فان نسبة 22 % غير مطبقة من الاجراءات في شركة بغداد للمشروبات الغازية ونسبة 42.33 % غير مطبقة في مصرف بغداد وهذا يعني هناك ثغرات ممكن ان يمرر الاحتيال منها، ويوصي الباحثان بضرورة الابتعاد عن حالات الغش والتلاعب والخداع للأطراف الاخرى من خلال تطبيق القواعد والإجراءات المحاسبية بصورة صحيحة، والحد من مرونة القوانين والأنظمة والتعليمات وإلزام العاملين بتطبيقها وفقاً للغرض الصادرة لأجله مع متابعة آليات التطبيق.

الكلمات المفتاحية: الاحتيال، فحص الاحتيال، الشركات العراقية المساهمة

¹ استاذ المحاسبة الدولية في جامعة كربلاء - العراق

Tel. : +9647703033319 , E-mail : tjajawy@yahoo.com

² طالب ماجستير في جامعة كربلاء - العراق

Tel. : +9647505951236 ,E-mail : ibrahim.naam@yahoo.com

Abstract

It is that fraud and economic and financial social problem take the form of a paralegal based on the intention to deceive third parties to the goals of personal expediency of the problem and increased common with the spread of technological development and globalization of the financial and administrative work and provided the information for the majority of the audience, but that such information mostly incorrect, but has been exploited spread misleading and this led to loss of confidence in the financial statements because they lacked the key characteristics of an appropriate representation and sincere.

It is that problem has been reached and based on the recommendations of the professional bodies and international accounting standards and sound foundations and professional ethics and religious to see the level of fraud through the examination and is no doubt that it contributes and effectively in the promotion of confidence to the financial statements, for that was selected sample of companies to determine Mitsui fraud by applying a set of scans fraud measures.

The researcher concluded that there is a problem, the proportion of 22% is applicable to the proceedings in Baghdad Company for soft drinks and the percentage of 42.33% is applied in the Bank of Baghdad and that means there are gaps as possible to pass the fraudulent ones, the researcher recommends the need to stay away from cases of fraud and manipulation and deception to other parties through application of rules and accounting procedures correctly, and reduce the flexibility of the laws, regulations,

instructions, and requiring workers according to the purpose of the application for him with follow-up enforcement mechanisms.

Key words: fraud, fraud examination, Iraqi companies to contribute

المقدمة

لقد تطورت البيئة الاقتصادية للشركات ويمثل التطور في أنشطتها من خلال استثمارها المتواصل وهذا لاشك يعتمد على درجة الموثوقية في بيانات تلك الشركة فكما تعززت مصداقية البيانات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لأي شركة يسهم وبشكل أفضل في جلب مستثمرين جدد او المحافظة على المستثمرين الحاليين , وهذا يضاعف القيمة التنافسية للشركة ويزيد حصتها السوقية ,ومن ثمَّ ارتفاع قيمة أسهمها وهو الهدف الرئيس للملاك , وقد رافق ذلك التطور في الجانب الاخر منه تطور في عمليات الخداع والاحتيال , فان الشركات المدرجة في سوق المال تواجه صعوبة في الحد او القضاء على أساليب الاحتيال من رشوة او اختلاس او غش وغيرها الأمر الذي دفع الجهات المعنية وعلى المستويين الدولي والمحلي إلى إيجاد مجموعة من الإجراءات التي تمنع هذه الظاهرة ومنها تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية , الفصل بين المسؤوليات , الحوكمة , الشفافية وإدارة الجودة وغيرها وعلى الرغم من تلك الإجراءات لم تمنع الاحتيال بصورة نهائية إلا أنها أضعفته والسبب أنها لم تعالج المشكلة الأساس وهي المرونة في تطبيق المعايير والقوانين . ولهذه الاسباب تطلب معرفة دور فحص الاحتيال في تحديد مستوى الاحتيال في الشركات المساهمة العراقية، ولأجل ذلك تم تقسيم هذا البحث على أربعة مباحث يمثل الأول منهجية البحث، اما الثاني مفهوم الاحتيال وفحص الاحتيال والثالث الجانب العملي للبحث واخيراً الرابع هو خلاصة ما تم التوصل إليه من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الاول

أبحاث سابقة ومنهجية البحث

المحور الأول: أبحاث سابقة

يعتقد كل من مصطفى و الرفيعي (2008) بان ظاهرة الاحتيال المتمثلة بغسيل الأموال يقع عبئها على المصارف والمؤسسات المالية وتعد المصارف القناة الرئيسية التي يصب فيها غاسلو الأموال أموالهم في ظل المرونة في تطبيق

القوانين المصرفية وعلى الرغم من أن الآثار الإيجابية لتحرير أسعار الصرف و تشجيع الاستثمار الدولي ، إلا أن لذلك التحرير أثره السلبية من خلال تيسير انتقال الأموال المغسولة عبر الدول المختلفة و إن ظاهرة الاحتيايل المالي (غسيل الأموال) إزادت في ظل العولمة الاقتصادية وافتتاح أسواق المال العالمية , كما استنتجا أن هناك سرعة في انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة وبحرية .

اما النزلي (2009) فيرى ان مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية مسؤولة عن توفير أساليب لمنع التلاعب والتحرير وفقا للمعايير الدولية ويجب ان تلتزم تلك المجالس في الشركات المساهمة الأردنية فعلياً بتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة وعلى المدقق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية ان يكون ملتزماً بتطبيق الإجراءات والاختبارات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في تلك القوائم.

اما (Kassem & Higson (2012) فقد بينا إن الاحتيايل في الشركات هو موضوع الذي ذو أهمية كبيرة ومتزايدة بين المهنيين ، و مدققي الحسابات، و الجمهور ، كما ان مدققي الحسابات الخارجيين لهم دورٌ بارزٌ في مساعدة المؤسسات للحد من الاحتيايل ومظاهره ومنها التزوير ، و إن فحص واكتشاف الاحتيايل ليس مهمة سهلة ، وتتطلب معرفة كافية عن طبيعة فحص الاحتيايل و كيف يمكن أن تتم عمليات الاحتيايل وطرائق إخفاءها ، و زيادة المعرفة لدى المدققين الخارجيين عن عملية فحص الاحتيايل المالي وأسباب حدوثه وأثاره وفق ما تفسره نظرية الاحتيايل لـ Cressey التي فسرت إن حدوث الاحتيايل من خلال مثلث الاحتيايل وهو يمثل المهنيون ، ومدققو الحسابات والجمهور .

واخيرا وضح كل من (Sharma & Panigrahi (2014): الجانب النظري والأساليب المتبعة لفحص الاحتيايل، واستخدام الاتحدار الخطي لفحص الاحتيايل وكذلك استخدام الخطط اللوجستية لسد ثغرات النظام المحاسبي، وإن استخدام الشبكات المتقدمة للعمل تُسهم في الحد من الاحتيايل

في حين توصل (Nelson (2015 الى ان تكاليف الاحتيايل تعد مرتفعة جدا وان عمليات فحص الاحتيايل اساسا صممت لغرض تحديد مستوى الاحتيايل ولتحديد الادلة الازمة لمشاكل الاحتيايل، كما ان ارتفاع مستويات الاحتيايل في اغلب الشركات يجعل منه مشكل اجتماعية كبيرة وكما ان على الشركات الالتزام باجراءات فحص الاحتيايل.

اما البحث الحالي فيرى ان المحاولات السابقة للحد من الاحتيال غير كافية وسيوسع ذلك من خلال فحص الاحتيال وتحديد مستواه في الشركات ومعرفة دور فحص الاحتيال مع التمييز بين عملية التدقيق وبين فحص الاحتيال. بجانب إجراء تطبيق عملي لعينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المحور الثاني

المنهجية

تعد منهجية البحث الدعامة الأساس للبحث العلمي فهي تمثل توضيح لأهمية البحث وما يعطيه من انطباعات على المستويين النظري والتطبيقي لدى الأفراد، الشركات والمجتمع والدور الذي يلعبه في بيان آليات تعزيز الثقة بالبيانات المالية، كما يوضح الأهداف التي تمثل غايات البحث وكيفية تحقيقها في محتوى البحث مع إعطاء صورة واضحة عن المشكلة التي يسعى البحث لإيجاد حلولها ومعالجتها وما يفترضه البحث في إمكانية تطبيقه واختبار فروضه وكما موضح أدناه:

أولاً: مشكلة البحث

ان المحاسبة تطورت بمراحل عدّة واتسع نطاقها ولاسيما بعد عام 1973 بسبب انتشار الجمعيات والهيئات المهنية وقد رافق هذا التطور ظهور أساليب متعددة للغش , التحريف , التلاعب , الاختلاس وغيرها بما يهدد مصالح المستثمرين والأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية للشركات بسبب مخاطر البيانات المضللة نتيجة للاحتيال ، ومن هذا فان المشكلة الأساسية للبحث هو هل يمكن من خلال فحص الاحتيال ان نحدد مستوى الاحتيال والكشف عن ثغرات المرر من خلالها في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟

1. هل يمكن تحديد مفهوم الاحتيال وعناصره؟

2. كيف تتم عملية فحص الاحتيال؟

3. هل يمكن ان نحدد الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي المطبق لعينة من الشركات المساهمة العراقية؟

ثانياً: أهداف البحث

إن الهدف الرئيس للبحث بيان دور فحص الاحتيال في تحديد ثغرات النظام المحاسبي للشركات المساهمة العراقية والتي يمكن من خلالها ان يمرر الاحتيال وهناك اهداف فرعية تندرج ضمن هذا الهدف:

1. تحديد مفاهيم كل من الاحتيال وفحص الاحتيال
2. إجراء بحث تطبيقي لعينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
3. تسليط الضوء على الإجراءات المحاسبية والإدارية لعينة من الشركات المساهمة العراقية لبيان مستوى الاحتيال.

ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث وبشكل رئيس من توضيحه لمشاكل الاحتيال المنتشرة وما ينتج عنها من قرارات غير رشيدة وهذا جعل العديد من الشركات تتعرض للانهايار بسبب الضعف أو التهاون في تطبيق السياسات والخطط والإجراءات المحاسبية السليمة من لدن العاملين وكذلك توجه بعض الإدارات لأساليب الاحتيال مما يوهم مستخدمي البيانات المالية بصحة النتائج وهذا يؤثر في اتخاذ القرارات , ومن ثمَّ فإن حجم الضرر يضعف الاقتصاد العام للبلد لذا تطلب الاهتمام بهذا الموضوع , إن الشركات المساهمة العراقية تعاني من وجود فجوة شاسعة بينها وبين نظيراتها من الشركات العالمية مما اضعف قيمتها التنافسية والسبب ازدياد حالات الغش , التلاعب , غسيل الأموال وغيرها من إشكال الاحتيال ولاشك أن ذلك يصب في ضعف الثقة لدى المستثمرين بمخرجات النظام المحاسبي لتلك الشركات ومن ثمَّ خروجها من الأسواق العالمية , ومن ذلك جاءت أهمية البحث لتوضيح وتحديد مستوى الاحتيال لبيان الثغرات التي يمكن من خلالها معرفة نقاط الضعف في النظام المطبق بالشركة .

رابعاً: فرضية البحث: يستند البحث على الفرضية

لفحص الاحتيال دور في الكشف عن مستوى الاحتيال للشركات المساهمة العراقية عينة البحث

المبحث الثاني

الجانب النظري للبحث

المحور الأول: الاحتيال

هناك الكثير من الجهات المهنية المحاسبية والرقابية والقانونية والاجتماعية عرفت الاحتيال ومن هذه التعاريف يمكن ان نذكرها فُعرف الاحتيال بأنه نشاط اجتماعي يؤثر في الاقتصاد بصورة عامة والشركات والأفراد خاصة أو بأنه الاستيلاء على أموال الغير المبني على نية الخداع. ((3: 2007, Silverstone & Sheetz, ويُعرف بأنه إي إجراء ينطوي على الخداع للحصول على مكاسب شخصية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو إدخال طرف آخر في خسارة نتيجة للخداع. (مؤسسة النقد العربي السعودي , 2008: 7).

ويعرف الاحتيال بأنه استخدام الخداع للحصول على مكاسب شخصية بطرق غير قانونية مما يلحق الضرر والخسارة بالطرف الأخر. ((7: 2008, Birch et al, وعرف الاحتيال بأنه استخدام الجاني أسلوب من أساليب الخداع وحمل المجني عليه بذلك على إعطاء الجان أموالاً للغير. (الحري , 2008: 59) ويعرف الاحتيال بأنه الاستيلاء على ملك الغير عن طريق الخداع وإجباره على دفع المال بدون أكره. (عبد الفتاح , 2008: 7) وعرف الاحتيال بأنه النية والرغبة في الإخفاء المتعمد والتلاعب، التحريف بالمعلومات المقدمة للمستثمرين ((16: 2008, Larson, كما يُعرف بأنه جميع التعاملات التي يرتكبها الأشخاص ليحصلوا على الأموال من خلال الأساليب غير القانونية وإخفائها بحيث لا يمكن التعرف على حقيقتها هل ناتجة عن أعمال مشروعة أم غير مشروعة. (مصطفى والرفيعي , 2008: 3).

كما يعرف الاحتيال بأنه أسلوب إجرامي غايته إيذاء الآخرين سواء بالغش أو الخداع. (أمين , 2009: 142) ويعرف الاحتيال بأنه استخدام الغش والخداع لتحقيق مكاسب مالية وشخصية. (1: 2012, Sharma & Panigrahi), ويمكن تعريف الاحتيال بأنه كل تصرف قائم على خداع الغير سواء أكان مالياً أم فنياً أم إدارياً بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو تضليل أطراف أخرى.

اولاً: عناصر، أسباب، أنواع وخصائص الاحتيال:

1- عناصر الاحتيال: هناك أربعة عناصر أساسية: ((2: 2010, Kranacher et al

أ- كشف خاطئ.

ب- تعمد الخطأ عند إعداد الكشف (الخداع).

ت- الاعتماد على الكشف (البيانات الواردة في الكشف يتم الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات).

ث- تضليل الغير وإلحاق الضرر به.

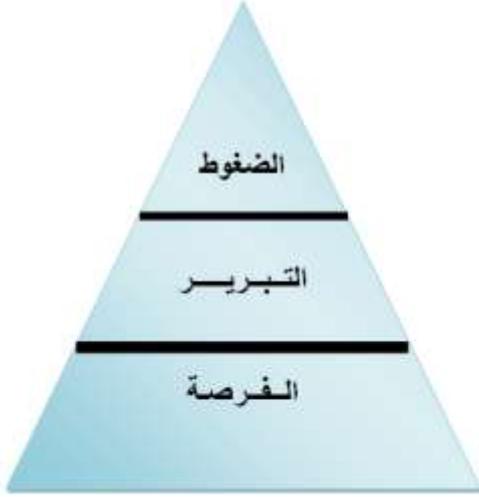
2- أسباب الاحتيال: هناك أسباب عدّة للاحتيال منها: (النزلي , 2009: 32):

أ- وجود ضغوطات أو حوافز لارتكاب التحريف والتلاعب:

ومن أمثلة الضغوط هو الحفاظ على المركز المالي، جذب المستثمرين عن طريق زيادة الأرباح، ارتفاع أسعار الأسهم وكذلك تلاعب الإدارة بالأرباح للحفاظ على سمعتها.

ب- وجود ظروف مناسبة لارتكاب التحريف والتلاعب :

إن محتوى القوائم المالية يمكن التلاعب بها عن طريق حرية اختيار طريقة الاندثار المناسبة أو يتم تقييم المخزون بأرقام تخدم الإدارة أو غيرها كذلك وجود ضعف في المعالجات المحاسبية وكيفية الإفصاح عن نتائجها، وجود رقابة داخلية ضعيفة أو مجلس إدارة غير فعال في الرقابة والإشراف.



شكل رقم (1)

مثلث الاحتيال

المصدر: (7: 2008, Vona)

ت- وجود تصرفات أو مبررات لارتكاب التحريف والتلاعب: إن كل أعمال الاحتيال ورغم الضغوط إلا أنها مبنية على

الخداع وتضليل البيانات المالية لذا فان المبررات قد تكون هي الانتفاع الشخصي أو على المستوى الإداري.

أ- أنواع الاحتيال: لقد تعدد أنواع الاحتيال بحسب طبيعة البحث ومن أكثر الأنواع شيوعاً: (الفتلاوي , 2008:

30):

- التلاعب: تعمد الخداع لإجبار فرد معين إن يتخلى عن ملكيته أو حقه القانوني.
- الاختلاس: هو استهلاك واستغلال شيء ما تمّ توكيله في ذمة فرد معين من مال وبضائع وعقود.
- الغش: عملية إلغاء أو تعديل عن قصد بهدف إخفاء نقص أو تلاعب أو حقيفة الوضع المالي. (على ,

2013: 54)

- التزوير: تغيير الحقيقة بما ينتج عنها من ضرر بالمصالح العامة او الأفراد بهدف الاحتيال في عقد أو

كشف بأحد الأساليب المادية والمعنوية التي وضحها القانون.

- الرشوة: قبول أموال أو هدايا أو جوائز من دون حق بهدف تسهيل أو تقديم مصلحة فرد معين على مصالح الآخرين.

- المخالفات المالية: هو عدم اعتماد القوانين والأنظمة والتعليمات بما يؤدي إلى ضياع وهدر في الأموال وإلحاق الضرر باقتصاد البلد.

المحور الثاني: فحص الاحتيال

أولاً: مفهوم فحص الاحتيال

عرف فحص الاحتيال بأنه الالتزام في حل ادعاءات الاحتيال من خلال تقديم نصائح أو شكاوى أو أدلة محاسبية، وكذلك المساهمة في الحصول على الأدلة كافية، وكتابة تقارير تحقيقه للوصول إلى النتائج والمساعدة في كشف ومنع الاحتيال ((Kranacher et al , 2010: 10)، ويعرف بأنه مجموعة من الإجراءات المتبعة لتحديد الاحتيال ومعالجته ومنع انتشاره. ((Waite , 2013: 2209)، ويعرف بأنه المهارات اللازمة لتحديد مسارات الاحتيال وتشخيصه من النية إلى التصرف والحصول على الأدلة الكافية من القوائم والتقارير بهدف المساعدة في منع الاحتيال. (Nelson، 1: 2015)

ثانياً: الفرق بين التدقيق وفحص الاحتيال: يمكن توضيح الاختلاف من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

يوضح الاختلاف بين التدقيق وفحص الاحتيال

زاوية الاختلاف	التدقيق	فحص الاحتيال
التوقيت	متكرر تتم عمليات التدقيق على أساس فترات منتظمة	غير متكررة تجرى عملية فحص الاحتيال فقط لغرض كفاية التوكيد
النطاق	عام تدقيق القوائم المالية لتحديد الانحرافات المادية	محدد الغرض من فحص الاحتيال هو حل الادعاءات الناجمة عن الاحتيال
الهدف	رأي هو إبداء رأي فني محايد عن القوائم المالية وإنها تعبر عن حقيقة المركز المالي	تحديد المسؤولية هدف فحص الاحتيال هو تحديد ضرر الاحتيال ومن المسؤول عنه
العلاقة	على أساس الشك تقوم عملية التدقيق على نية الشك او ما يسمى بالشك	المخاصمة بينما فحص الاحتيال لتحديد من المسؤول عن الاحتيال وهذا قائم على

المخاصمة	المهني	
تقنيات فحص الاحتيال جمع الأدلة المالية وغير المالية لازمة لتحديد المسؤولية	تقنيات التدقيق وتجرى عمليات تدقيق القوائم المالية على أساس مبادئ التدقيق المتعارف عليها	المنهجية
الدليل عملية فحص الاحتيال تحدد الاحتيال عن طريق محاولة لجمع ما يكفي من الأدلة لدعم أو دحض ادعاء الاحتيال	الشك المهني عن إجراء عملية مراجعة الحسابات يجب إن تقوم على الشك المهني وفقاً لما جاء في GAAS	القرينة

المصدر: (Kranacher et al , 2010: 11)

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

اولاً: نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والشركات المساهمة عينة البحث

يعد سوق العراق للأوراق المالية من المؤسسات المهمة للبلد كما انه يعد جزءاً رئيساً وداعماً للاقتصاد، إن الغرض من دراسة السوق هو درجة تعلق الشركات وارتباطها بهذا السوق ويوضح هذا الجزء من البحث عينة من الشركات المساهمة العراقية وما هو هدفها وعنوانها وعملها ليتسنى للقارئ فهم البحث وكما يأتي:

1- سوق العراق للأوراق المالية (بالإنجليزية Iraq Stock Exchange ISX) : هو سوق للأوراق المالية في بغداد العراق , تأسس السوق عام 1992 وكان سوقاً حكومياً ادرجة فيه أكثر من 113 شركة عراقية بين مساهمة خاصة ومختلطة وكانت قيمة تداولاته تصل الى أكثر من 17 مليون دولار وكان يطلق عليه اسم سوق بغداد للأوراق المالية وأغلق في شهر اذار عام 2003 و اعيد افتتاح السوق في حزيران 2004 تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وتم تغيير اسم السوق الى سوق العراق للأوراق المالية وتم إدراج أكثر من 100 شركة .

2- نظرة عامة -الشركات المساهمة في العراق وتأسيسها:

تؤسس الشركات العراقية وفقاً لقانون الشركات العراقي رقم 21 لعام 1997 المعدل عام 2004 من خلال التسجيل في دائرة تسجيل الشركات وعندما يتم تسجيل الشركة، سيتم توفير المعلومات الأساسية عنها في الموقع الالكتروني لدائرة تسجيل الشركات على شبكة الانترنت.

وتعد الشركة المساهمة من أكثر أنواع الشركات مرونة من حيث عدد المالكين ومن حيث انتقال الأسهم مع الخضوع الى فترة المنع الأولى بالنسبة للمؤسسين ولأن هذا النوع قد يضم العديد من المساهمين الصغار الذين قد لا يكون لهم تدخل مباشر في شؤون الشركة، فان التنظيم والإدارة الداخلية لهذه الشركة منظمة بشكل أكبر في قانون الشركات. إن من الأمور المميزة للشركة المساهمة في العراق هو الاكتتاب العام بالأسهم حتى وان لم تعرض أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية، فيجب على المساهمين إن يكونوا على دراية بالأحكام التي يصدرها سوق المال، بسبب تأثيرها الكبير في اسعار الاسهم على المستوى العام.

3- عينة البحث:

سيتم تطبيق إجراءات البحث في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 102 شركة موزعة بحسب قطاعات العمل الاقتصادية (المصارف، التأمين، الاستثمار الخدمات، الصناعة، الفنادق والسياحة، الزراعة، الاتصالات والتحويل المالي)، وقد تم اختيار عينة عمدية لجزء من تلك الشركات وكما موضح في الجدول (2) في أدناه:

جدول رقم (2)

يوضح مجتمع البحث وحجم العينة

ت	القطاع	الشركة
1	الصناعة	شركة بغداد للمشروبات الغازية
2	المصارف	مصرف بغداد

وتجدر الإشارة إلى إن اختيار عينة البحث تم على وفق ما يأتي:

- 1- حجم العمل والإنتاج كبيرين نسبياً مقارنةً بمثيلتهما في القطاع نفسه.
- 2- الشركات عينة البحث مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات 2012 - 2014.
- 3- توفر جميع بيانات الشركات عينة البحث للسنوات 2012-2014.

أولاً: شركة بغداد للمشروبات الغازية:

وهي إحدى الشركات المساهمة العراقية رأس مالها الحالي (13300000000) مائة وثلاثة وثلاثون مليار دينار تقع

في محافظة بغداد - الزعفرانية - شارع الشركات تم تأسيسها عام 1989 وأدرجت في سوق العراق للأوراق المالية عام

2004 وتعد من الشركات الصناعية المهمة لما تقدمه من منتجات، يرمز لها IBSD الموقع

الالكتروني www.pepsibaghdad.com .

1- مصفوفة ضوابط الاحتيال:

يتم من خلالها تحديد العلاقة مع أقسام الشركة المسؤولة عن تطبيق تلك الضوابط وكما موضح أدناه:

جدول رقم (3)

مصفوفة الإجراءات والمسؤوليات لفحص الاحتيال في شركة بغداد للمشروبات الغازية³

القانونية	إدارة الإنتاج	الموارد البشرية	إدارة الصيانة	إدارة التسويق	إدارة المخزون	إدارة المشتريات	الحسابات	التدقيق	مجلس الإدارة	المدير المفوض	المسؤولية	الإجراء المطلوب
												ضوابط منع الاحتيال
												الإبلاغ عن الاحتيال
												التحقيق في عمليات الاحتيال
												تنفيذ القوانين والتعليمات
												استرداد الأموال المستحقة من الاحتيال
												تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية
												التعامل مع الحالات ذات الطبيعة الحساسة
												الدعاية / الإعلان عن مساوئ حالات الاحتيال
												حل دعاوى الاحتيال أمام القضاء
												الإجراءات التصحيحية لمنع تكرار حالات الاحتيال
												الرقابة السابقة لمنع الاحتيال

³ ر = (المسؤولية الرئيسية) ث = (المسؤولية الثانوية) م = (مسؤولية مشتركة)

																			تحليل المخاطر وتحديد نقاط الضعف والقوة في العملية الإنتاجية
																			حماية المخزون
																			متابعة المنافذ التسويقية والتوزيع
																			متابعة التلف ومعالجته
																			فحص عمليات الشراء
																			نشر الوعي الأخلاقي

المصدر: من إعداد الباحثين

وبلاحظ من المصفوفة جدول رقم (3) آلية عمل الإدارات في شركة بغداد للمشروبات الغازية ومسؤوليتها عن

إجراءات الحد من عمليات الاحتيال، ويمكن عرض مستوى مسؤولية الادارات بالجدول الآتية:

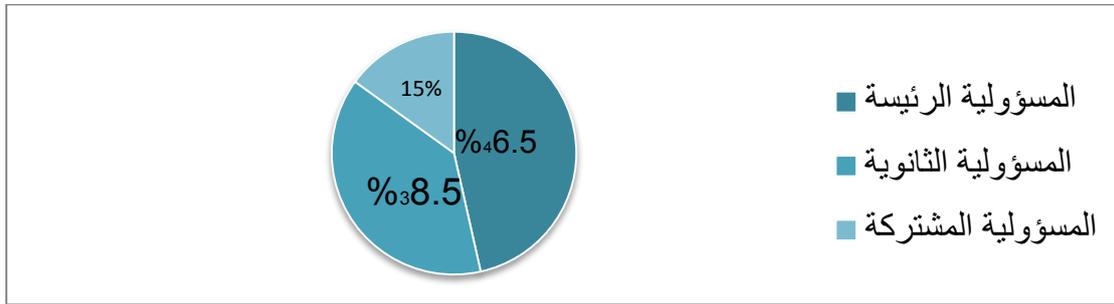
جدول رقم (4)

يوضح مسؤولية الادارات لإجراءات فحص الاحتيال في شركة بغداد للمشروبات الغازية

ت	المسؤولية	المدير المفوض	مجلس الإدارة	التدقيق	الحسابات	إدارة المشتريات	إدارة المحروقات	إدارة التسويق	إدارة الصيانة	الموارد البشرية	إدارة الإنتاج	القانونية	المجموع	النسبة	الوسط الحسابي
1	الرئيسية	14	6	9	9	8	8	6	5	7	9	6	87	% 46.5	7.9
2	الثانوية	-	11	6	5	8	6	7	8	7	5	9	72	% 38.5	6.54
3	المشتركة	3	-	2	3	1	3	4	4	3	3	2	28	% 15	2.54
	المجموع												187	%100	
															2.2955
														الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحثين

ومن الجدول المذكور أنفاً يتضح ان مستوى المسؤولية الرئيسية يشكل 46.5 % ويفسر ذلك بأنه تقع على الادارات مسؤولية كبيرة ورئيسية يتطلب تعزيز الجهد لفحص الاحتيال فان كل الاقسام معرضة للاحتيال، ويشكل مستوى المسؤولية الثانوية 38.5 % ويفسر ذلك ان هدف كثير من الادارات لفحص الاحتيال هدفاً ثانوياً فمثلاً فحص عمليات الشراء بالنسبة لمجلس ادارة الشركة مسؤولية ثانوية ولكن تلك الادارات مطالبة بفحص الاحتيال في حالة وجوده في عملها. اما المسؤولية المشتركة فتشكل 15 % ويؤشر ذلك ضعف التعاون بين الادارات في فحص وحل مشاكل الاحتيال ويمثل الانحراف المعياري 2.2955 تشتت مستوى القيم وهذا يدل على ضعف الترابط بين الادارات داخل الشركة كما ان الشكل الآتي يوضح تلك المسؤوليات وكالاتي:



شكل رقم (2)

يوضح دور الادارات في تحمل مسؤوليات الاحتيال في شركة بغداد للمشروبات الغازية

المصدر: من إعداد الباحثين

الاجراءات العامة لفحص الاحتيال والحد منه:

من خلال الجدول الآتي يتم التأكد عن مدى تبني الادارة العامة للشركة (مجلس الادارة) لإجراءات فحص الاحتيال والحد منه والمنهج الذي تسلكه في اتباعها تلك السياسات فان زيادة توجه الشركة نحو تطبيق اجراءات فحص الاحتيال يسهم في ارتفاع مستوى ادائها ويقلل التلاعب بالبيانات المالية وكما موضح ادناه:

جدول رقم (5)

إجراءات فحص الاحتيال والحد منه لشركة بغداد للمشروبات الغازية مدخل الإدارة

الفحص		إجراءات فحص الاحتيال	المدخل	ت
مطبق	غير مطبق			

0	1	يجب أن تقوم إدارة الشركة بالتوفيق بين نظامي فحص الاحتيايل ونظام الرقابة بطريقة فعالة ومنخفضة الكلفة.	.1
0	1	عمليات فحص الاحتيايل من لدن إدارة الشركة تدخل في جميع مستويات المسؤولية ولكل مجالات العمل.	.2
0	1	سياسات فحص الاحتيايل تتضمن فحص علاقات الموظفين والموردين والزبائن والمساهمين.	.3
1	0	انجاز المعاملات بسرعة وتقليل روتين العمل وتحسين العمل المحاسبي.	.4
0	1	تقوم ادارة الشركة بصفه دورية بتقييم برامج وسياسات فحص الاحتيايل كما إن إدارة الشركة تنوع في أساليب تأكيد قراراتها لتحديد جميع أنواع الاحتيايل	.5
0	1	الثقافة التنظيمية قوية جداً وبامكانها تأسيس بيئة لا تسمح لأي احتيايل	.6
0	1	قواعد السلوك التنظيمي تحتوي على فقرات خاصة تمنع العلاقات غير المناسبة ولا يحق لأعضاء مجلس الإدارة او موظفي الإدارة استخدام مناصبهم لتحقيق منفعة شخصية.	.7
0	1	تستخدم إدارة الشركة برامج اتصال سريعة وتحفظ السرية للموظفين الذين بلغوا بمعلوماتهم عن عمليات الاحتيايل.	.8
0	1	تتأكد إدارة الشركة من بنية العلاقات الأخرى وان تلك العلاقات لا تسمح بحدوث الاحتيايل.	.9
0	1	قسم الموارد البشرية يهتم بتوفر الشروط المطلوبة كافة بالإفراد المراد تعيينهم وبأنهم يتمتعوا بخلفية علمية في مجال الاختصاص وان لا يكون من ذوي السمعة السيئة.	.10
0	1	قسم الموارد البشرية يجري تحقيقاً بالأمر الخاصة بالترقيات او انتقال المناصب.	.11
0	1	لدى إدارة الشركة سياسات وإجراءات لكشف وتحديد مواطن حدوث الاحتيايل	.12

1	0	كل الموظفين يجب ان يحضروا بصورة دورية (على الأقل سنويا) تدريبات لإشكال الاحتيايل ومنعه وتأكيد هذه التدريبات من خلال الاختبارات	13
1	0	الموظفون المستقبليون والمتقاعدون يتم إجراء مقابلة لهم وتشخيص فيما إذا كانت لهم علاقة بعمليات الاحتيايل التي حدثت في الشركة وكذلك لأخذ آرائهم كتنقيح لنزاهة الإدارة والعاملين الآخرين وتتم المقابلة من قبل لجنة مختصة لمنع الاحتيايل.	14
0	1	تقوم إدارة الشركة بتغيير لجنة المشتريات خلال صفقتين شراء مع التأكد إن اللجنة الجديدة تتمتع بالموضوعية	15
3	12	المجموع	
% 20	% 80	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثين

ومن الجدول المذكور أنفاً يتضح ان نسبة تطبيق اجراءات فحص الاحتيايل من لدن الادارة يعادل نسبة 80 % وهذا يؤشر بتوجه الادارة بسلوك جيد، إلا انه لا يمكن الحكم بصفه نهائية على انها شركة ذات ادارة ناجحة وخالية من مشاكل الاحتيايل.

وبعد التأكد من توجه الادارة يتم معرفة الاجراءات التي يتبعها الملاك التدقيقي لفحص الاحتيايل وكما يأتي:

جدول رقم (6)

إجراءات فحص الاحتيايل والحد منه لشركة بغداد للمشروبات الغازية مدخل التدقيق

الفحص		إجراءات فحص الاحتيايل	المدخل	ت
مطبق	غير مطبق			
1	0	تمتلك إدارة الشركة توافقاً شاملاً بين عمليات تدقيق وفحص الاحتيايل والآليات الأخرى التي تكشف الاحتيايل	التدقيق	1.
0	1	نظام معلومات الشركة وعمليات الرقابة تتضمن إجراءات مصممة لفحص الاحتيايل.		2.

0	1	تقرير التدقيق الداخلي لدى الشركة يتضمن التركيز على الإجراءات المصممة لفحص الاحتيال.	.3
1	0	مدققو الشركة الداخليين يشاركون في توقع خطر الاحتيال ويخططوا لفحص الاحتيال على أساس نتائج توقع الخطر.	.4
0	1	يقوم مدققو الحسابات باستخدام تحليل البيانات والأساليب الرقمية ل: <ul style="list-style-type: none"> • فحص العلاقات التي تربط الأشخاص، الشركة والإحداث. • تشخيص المعاملات المشبوهة. • ضمان تقييم الرقابة الداخلية. • مراقبة مخاطر الاحتيال. • محاسبة وتحليل مجموعات كبيرة من المعاملات على أساس الوقت الفعلي 	.5
0	1	تستخدم الشركة تقنيات رقابية حديثة للتدقيق وإعطاء تقرير عن أعمال الاحتيال بصورة أسرع وتتضمن تحليل فقرات تقارير المصاريف والإيرادات والحسابات الأخرى.	.6
0	1	تحديد نقاط القوة والضعف للرقابة الداخلية واتخاذ إجراءات خاصة لتقوية هيكله الرقابة الداخلية لمساعدة تجنب حدوث الاحتيال.	.7
0	1	اختبار كل الإجراءات والعمليات اللامركزية واتخاذ خطوات مسبقة لمنع الاحتيال وفقاً للمعايير القانونية والمبادئ الأخلاقية.	.8
0	1	تتمتع إجراءات التدقيق الداخلي والضبط الداخلي باستقلالية عالية وعدم وجود علاقة بين الموظف الأول والذي يليه.	.9

0	1	تقييم السلطات والمسؤوليات في كل المستويات الادارية لتحديد منطقة الاحتيال.	.10
1	0	إن تمتلك الشركة لجنة خاصة لمنع الاحتيال.	.11
1	0	لجنة منع الاحتيال في الشركة تتخذ إجراءات صارمة بخصوص الاحتيال.	.12
0	1	برامج تحليل البيانات يركز على الصفقات غير طبيعية ولا سيما المعاملات التي تحدث في نهاية الفترة المالية	.13
0	1	لدى الشركة أنظمة مصممة لمراقبة مدخلات النظام المحاسبي لغرض تحديد أي أعمال غير شرعية أو أعمال تهدف للاحتيال.	.14
1	0	قيام الشركة بصفة دورية على تقييم تأثير أساليب فحص الاحتيال والتقنيات المستخدمة.	.15
5	10	المجموع	
% 33	% 67	النسبة	

ومن خلال الجدول المذكور أنفاً يتضح ان 67 % من الاجراءات التدقيقية لفحص الاحتيال مطبقة في الشركة و 33 % منها غير مطبق وهذا يوعد بان هناك اجراءات يتطلب من مدققي الحسابات اتباعها للحد من حالات الاحتيال في الشركة. ولا يخفى فان للمهنة المحاسبية الدور الاكبر في فحص الاحتيال لأنها ذات ارتباط وثيق بعمليات الاحتيال من خلال التعامل بالمال وعن طريق التعاملات المحاسبية يتم تمرير بعض عمليات الاحتيال ولذلك يتم التأكد بتطبيق اجراءات فحص الاحتيال من قبل محاسبي الشركة وكما موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم (7)

إجراءات فحص الاحتيال والحد منه لشركة بغداد للمشروبات الغازية مدخل المحاسبة

ت	المدخل	إجراءات فحص الاحتيال	الفحص
			مطبق
			غير مطبق

1	0	يتم تدريب المحاسبين باستمرار على أساليب الاحتيال وتطورها وأساليب تفاديها	.1 المحاسبية
0	1	منع تأثير الإدارة على قرارات المحاسبين في الشركة ذات العلاقة بعمليات الاحتيال	.2
1	0	الملاك المرتبط بإعداد التقارير المالية يتم اختباره من ذوي الكفاءة والنزاهة ومن ذوي الخبرة في الشركة.	.3
0	1	التغير المستمر لمراكز المسؤولية التي يشغلها المحاسبون	.4
0	1	التحقق من جودة ونوعية الأصول المقتناة وإتها على وفق الحاجة والمتطلبات وعدم قبولها في حالة أي خلل كان والتأكد من سلامتها ومواصفاتها الهندسية والفنية.	.5
0	1	التأكد من الوسم او النموذج الكيميائية للمحاليل والسوائل التي تحتاجها الشركات في العمليات التجارية والصناعية.	.6
0	1	عدم صرف او استلام أي مبلغ من المحاسبين إلا بعد إكمال الإجراءات القانونية والأصولية.	.7
0	1	يتم صرف الأموال بحسب المتطلبات وفقاً لصفقات حقيقية	.8
0	1	تقليل التعامل بالنقد الكاش ويتم تعويضه بالشيكات	.9
0	1	التأكد من الأموال المستلمة من الفروع صحيحة وفقاً للنسب المقرر في النظام الداخلي للشركة	10
		فحص البيانات والتأكد من خلوها من أي عملية	11

0	1	احتيال قبل تثبيت أي حدث مالي	
0	1	الافصاح في القوائم المالية يتم بصورة موضوعية من دون تأثير أي طرف	12
0	1	معدو القوائم المالية يجب أن يكونوا من ذوي الخبرة في المجال المحاسبي	13
0	1	يجب إن تكون أجور المحاسبين كافية لتمتعهم من الاختلاس والاحتيال	14
0	1	التأكد من علاقة المدققين والمحاسبين وكذلك مع الإدارة	15
2	13	المجموع	
%13	% 87	النسبة	

ويبين الجدول المذكور أنفاً أن نسبة 87 % من الاجراءات الخاصة بالاحتيال مطبقة في الشركة ونسبة 13 % غير مطبقة وهذا يدل على وجود مجموعة من الاجراءات يمرر الاحتيال من خلالها، ومن خلال ما مر ذكره يرى الباحثان ان شركة بغداد للمشروبات الغازية بشكل عام تعمل على اتباع مجموعة من الاجراءات الخاصة بفحص الاحتيال والحد منه إلا ان تلك الاجراءات غير كافية بالمستوى المطلوب ويلاحظ ان ادارة الشركة والمتمثلة بمجلس الادارة وملاكها التدقيقي والرقابي والمحاسبي ايضا بحاجة الى تبني مسارات جديدة للحد من الاحتيال.

ثانياً: مصرف بغداد:

هو أول مصرف اهلي رُخص له في العراق اذ بدأ بالعمليات المصرفية عام 1992 واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون البنك المركزي العراقي وأدرج في سوق الأوراق المالية 2004 يقع بشارع الكراة خلف المسرح الوطني في بغداد يبلغ راس ماله الحالي (250,000,000,000) والبريد الالكتروني للمصرف www.bankofbaghdad.org ويعد مصرف بغداد عضواً في مجموعة شركة مشاريع الكويت

مصفوفة ضوابط الاحتيال:

يتضح من خلال هذه المصفوفة تحديد العلاقة بين الاجراء الخاصة بفحص الاحتيال والحد منه والأقسام

الادارية المسؤولة عن تطبيقه وكما موضح أدناه:

جدول رقم (8)

مصفوفة الإجراءات والمسؤوليات لفحص الاحتيال في مصرف بغداد

القانونية	ادارة الامن والحراسات	قسم التخطيط	قسم الائتمان	قسم الشؤون الادارية	قسم المتابعة	وحدة غسيل الاموال	الحسابات والشؤون المالية	التدقيق	مجلس الإدارة	المدير المفوض	
م	م	م	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ث	ر	ضوابط منع الاحتيال
م	م	م	م	ر	ر	ر	ر	ر	ث	ر	الإبلاغ عن الاحتيال
ر	ث	ث	ث	م	ث	ث	ث	ث	ث	ر	التحقيق في عمليات الاحتيال
ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ث	ر	تنفيذ القوانين والتعليمات
م	ث	ث	ث	م	ث	ث	ر	ث	ر	ر	استرداد الأموال المستحقة من الاحتيال
ث	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ث	ر	تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية
ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	التعامل مع الحالات ذات الطبيعة الحساسة
ر	م	م	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ث	ر	الدعاية / الإعلان عن مساوئ حالات الاحتيال

ر	ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث	ر	ر	حل دعاوى الاحتيال امام القضاء
ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	الإجراءات التصحيحية لمنع تكرار حالات الاحتيال
ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	الرقابة السابقة لمنع الاحتيال
ث	ر	ث	ث	م	ث	ث	ث	م	ث	ث	تحليل المخاطر وتحديد نقاط الضعف والقوة في العمليات المصرفية
م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	حماية الاموال
ث	-	ر	-	-	-	-	-	-	م	ر	متابعة الفروع
م	م	م	م	م	ر	ر	م	م	ث	ر	متابعة الاخطاء ومعالجتها
م	م	ث	ث	م	م	ر	ر	ر	ث	م	فحص العمليات المصرفية
ر	ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث	ث	م	نشر الوعي الأخلاقي

المصدر: من إعداد الباحثين

ويلاحظ من المصنوفة المذكور أنفاً ان ادارة المصرف تهتم الى حد ما بإجراءات منع الاحتيال وتشرك الوحدات

في مسؤولية كشف الاحتيال، ويمكن عرض مستوى المسؤولية لإجراءات فحص الاحتيال من خلال الجدول الآتي:

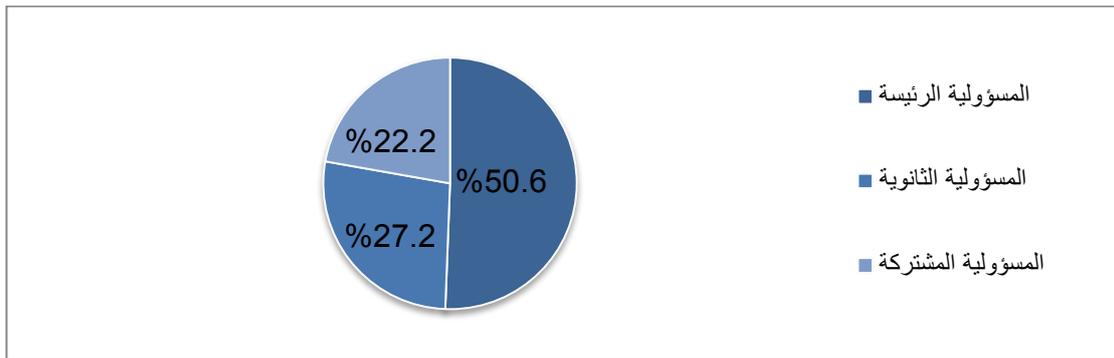
جدول رقم (9)

يوضح مسؤولية الادارات لإجراءات فحص الاحتيال في مصرف بغداد

الوسيط الحسابي	النسبة	المجموع	القانونية	ادارة الامن والحراسات	قسم التخطيط	قسم الائتمان	قسم الشؤون الادارية	قسم المتابعة	وحدة غسيل الاموال	الحسابات والشؤون	المالية	التدقيق	مجلس الإدارة	المدير المفوض	المسؤولية	ت
8.27	% 50.6	91	8	6	6	7	8	9	10	10	9	5	13		الرئيسية	1
4.45	% 27.2	49	3	4	5	6	2	5	5	4	4	10	1		الثانوية	2
3.63	% 22.2	40	6	6	6	3	6	2	1	2	3	2	3		المشتركة	3
	%100	180														
2.3471	الانحراف المعياري															

المصدر: من إعداد الباحثين

ومن الجدول السابق اتضح ان 50.6 % ما تشكله المسؤولية الرئيسية من المجموع مما يعطي تفسيراً أن هناك محاولة لزيادة الاهتمام بإجراءات فحص الاحتيال والحد منه , اما المسؤولية الثانوية فشكلت نسبة 27.2 % وهو مستوى يفسر ان للأقسام الادارية في المصرف مسؤوليات اخرى خاصة بفحص الاحتيال والحد منه من دون مسؤوليتها الرئيسية , وأخيراً المسؤولية المشتركة نسبتها 22.2 % وهذا يؤشر ان التعاون المشترك بين الادارات والخاص بفحص الاحتيال والحد منه ضعيف مما قد يعرض بعض الادارات للاحتيال و يتضح من الانحراف المعياري 2.3471 ان التباين بين عمل الادارات يتطلب اعادة النظر ومعالجته ويمكن عرض ذلك من خلال الشكل الآتي :



شكل رقم (3) يوضح دور الادارات في تحمل مسؤوليات الاحتيال في مصرف بغداد

المصدر: من إعداد الباحثين

أ - الإجراءات العامة لفحص الاحتيال والحد منه:

توضح الجداول الاتية دور الادارة الرئيسة والتدقيق والرقابة وكذلك المحاسبة في فحص العمل المصرفي بصورة عامة عن حالات الاحتيايل والحد منه وما تقدمه تلك المحاور من فحص عام لمصرف بغداد وكما موضح ادناه:

ان محور إدارة الشركة يحدد الاتجاه الذي تسلكه الادارة فيما إذا كانت تتبع مجموعة من الاجراءات الخاصة بفحص الاحتيايل والحد منه او اتباع اساليب خاصة لتحقيق اهدافها وهذا ما سيتم ملاحظة في الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

إجراءات فحص الاحتيايل والحد منه في مصرف بغداد مدخل الإدارة

الفحص		إجراءات فحص الاحتيايل	المدخل	ت
غير مطبق	مطبق			
1	0	يجب أن تقوم إدارة الشركة بالتوفيق بين نظامي فحص الاحتيايل ونظام الرقابة بطريقة فعالة ومنخفضة الكلفة.		1
0	1	عمليات فحص الاحتيايل من لدن إدارة الشركة تدخل في جميع مستويات المسؤولية ولكل مجالات العمل.		2
0	1	سياسات فحص الاحتيايل تتضمن فحص علاقات الموظفين والموردين والزبائن والمساهمين.		3
1	0	انجاز المعاملات بسرعة وتقليل روتين العمل وتحسين العمل المحاسبي.		4
1	0	تقوم الشركة بصفه دورية بتقييم برامج وسياسات فحص الاحتيايل كما إن إدارة الشركة تنوع في أساليب تأكيد قراراتها لتحديد جميع أنواع الاحتيايل		5
0	1	الثقافة التنظيمية قوية جداً وبإمكانها تأسيس بيئة لا تسمح لأي احتيايل		6
0	1	قواعد السلوك التنظيمي تحتوي على فقرات خاصة تمنع العلاقات غير المناسبة ولا يحق لأعضاء مجلس الإدارة او موظفي الإدارة استخدام مناصبهم		7

		لتحقيق منفعة شخصية.	
0	1	تستخدم إدارة الشركة برامج اتصال سريعة وتحفظ السرية للموظفين الذين بلغوا بمعلوماتهم عن عمليات الاحتيال.	8
0	1	تأكد إدارة الشركة من بنية العلاقات الأخرى وان تلك العلاقات لا تسمح بحدوث الاحتيال.	9
0	1	قسم الموارد البشرية يهتم بتوفر الشروط المطلوبة كافة بالإفراد المراد تعيينهم وانهم يتمتعوا بخلفية علمية في مجال الاختصاص وان لا يكون من ذوي السمع السيئة.	10
0	1	قسم الموارد البشرية يجري تحقيقاً بالأمر الخاصة بالترقيات او انتقال المناصب.	11
1	0	لدى إدارة الشركة سياسات وإجراءات لكشف وتحديد مواطن حدوث الاحتيال	12
1	0	كل الموظفين يجب ان يحضروا بصورة دورية (على الأقل سنويا) تدريبات لإشكال الاحتيال ومنعه وتأكيد هذه التدريبات من خلال الاختبارات	13
1	0	الموظفون المستقبليون والمتقاعدين يتم إجراء مقابلة لهم وتشخيص فيما إذا كانت لهم علاقة بعمليات الاحتيال التي حدثت في الشركة وكذلك لأخذ آرائهم كتقييم لنزاهة الإدارة والعاملين الآخرين وتتم المقابلة من قبل لجنة مختصة لمنع الاحتيال.	14
1	0	تقوم إدارة الشركة بتغيير لجنة المراجعة من مدة لأخرى مع التأكد إن اللجنة الجديدة تتمتع بالموضوعية	15
7	8		المجموع

النسبة	%53	%47
--------	-----	-----

بين الجدول الذكور أنفاً ان نسبة تطبيق اجراءات فحص الاحتيال من لدن ادارة المصرف يعادل 53 % لذا على لشركة تعزيز العمل الاداري وان يكون أكثر استقلالية اما الاجراءات غير المطبقة فشكلت نسبة 47 % وهذا يؤشر على قلة التنظيم الاداري في المصرف.

المحور الثاني يخصص للتأكد من ان العمل الرقابي ومدققي الحسابات يسبرون على وفق أسس وإجراءات خاصة بفحص الاحتيال والحد منه أو يتم العمل بصورة غير موضوعية وكما سيتم توضيحه:

جدول رقم (11)

إجراءات فحص الاحتيال والحد منه في مصرف بغداد مدخل التدقيق

ت	المدخل	إجراءات فحص الاحتيال	
		مطبق	غير مطبق
1		0	1
2		1	0
3		0	1
4		0	1
5		1	0

0	1	تستخدم الشركة تقنيات رقابية حديثة للتدقيق وإعطاء تقرير عن أعمال الاحتيال بصورة أسرع وتتضمن تحليل فقرات تقارير المصاريف والإيرادات والحسابات الأخرى.	6
0	1	تحديد نقاط القوة والضعف للرقابة الداخلية واتخاذ إجراءات خاصة لتقوية هيكله الرقابة الداخلية لمساعدة تجنب حدوث الاحتيال.	7
0	1	اختبار كل الإجراءات والعمليات اللامركزية واتخاذ خطوات مسبقة لمنع الاحتيال وفقا للمعايير القانونية والمبادئ الأخلاقية.	8
0	1	تمتع إجراءات التدقيق الداخلي والضبط الداخلي باستقلالية عالية وعدم وجود علاقة بين الموظف الأول والذي يليه.	9
0	1	تقييم السلطات والمسؤوليات في المستويات الادارية كلها لتحديد منطقة الاحتيال.	10
1	0	إن تمتلك الشركة لجنة خاصة لمنع الاحتيال.	11
1	0	لجنة منع الاحتيال في الشركة تتخذ إجراءات صارمة بخصوص الاحتيال.	12
0	1	برامج تحليل البيانات يركز على الصفقات غير الطبيعية ولا سيما المعاملات التي تحدث في نهاية الفترة المالية	13
0	1	لدى الشركة أنظمة مصممة لمراقبة مدخلات النظام المحاسبي لغرض تحديد أي أعمال غير شرعية او أعمال تهدف للاحتيال.	14
1	0	قيام الشركة بصفة دورية على تقييم تأثير أساليب فحص الاحتيال والتقنيات المستخدمة.	15
6	9	المجموع	
%40	%60	النسبة	

يتضح ان عمل الملاك التدقيقي والرقابي يطبق ما نسبة 60 % من اجراءات فحص الاحتيال والحد منه في حين شملت نسبة 40 % من الاجراءات غير مطبقة وهذا يعطي انطباعا بضعف إجراءات الدور الرقابي مما يتطلب عدم الاغفال عن الاحتيال الممر من خلال اعتماد الاسس السليمة للتدقيق.

ان من الضروري معرفة الى اي مستوى تسهم المحاسبة في فحص الاحتيال والحد منه من خلال توجيه الكادر

العامل فيها وكما سيعرض في الجدول الاتي:

جدول رقم (12)

إجراءات فحص الاحتيال والحد منه في مصرف بغداد مدخل المحاسبة

الفحص	إجراءات فحص الاحتيال		المدخل	ت
	مطبق	غير مطبق		
1	0	يتم تدريب المحاسبين باستمرار على أساليب الاحتيال وتطورها وأساليب تفاديها		1
1	0	منع تأثير الإدارة على قرارات المحاسبين في الشركة ذات العلاقة بعمليات الاحتيال		2
1	0	الملاك المرتبط بإعداد التقارير المالية يتم اختياره من ذوي الكفاءة والنزاهة ومن ذوي الخبرة في الشركة.		3
1	0	التغيير المستمر لمراكز المسؤولية التي يشغلها المحاسبون		4
0	1	التحقق من جودة ونوعية الأصول المقتناة على وفق الحاجة والمتطلبات وعدم قبولها في حالة أي خلل كان والتأكد من سلامتها ومواصفاتها الهندسية والفنية.		5
0	1	التأكد من الشكل القانوني والفني للشيكات المستلمة.		6
0	1	عدم صرف او استلام أي مبلغ من المحاسبين إلا بعد إكمال الإجراء القانونية والأصولية.		7
0	1	يتم صرف الأموال حسب المتطلبات وفقاً لصفقات حقيقية		8
0	1	تقليل التعامل بالنقد الكاش ويتم تعويضه بالصكوك او الفيزا كارد		9
0	1	التأكد من الأموال المستلمة من الفروع صحيحة وفقاً للنسب المقررة في النظام الداخلي للشركة		10
		فحص البيانات والتأكد من خلوها من أي عملية احتيال قبل تثبيت		11

1	0	أي حدث مالي	
1	0	الافصاح في القوائم المالية يتم بصورة موضوعية من دون تأثير أي طرف	12
0	1	معدو القوائم المالية يجب إن يكونوا من ذوي الخبرة في المجال المحاسبي	13
0	1	يجب إن تكون أجور المحاسبين كافية لتمتعهم من الاختلاس والاحتيال	14
0	1	التأكد من علاقة المدققين والمحاسبين فيما بينهم ومع الإدارة	15
6	9	المجموع	
% 40	%60	النسبة	

تقع المسؤولية المباشرة على محاسبي الشركة نتيجة الاحتيايل فغالبا ما يتم الاحتيايل عن طريق الاعمال المحاسبية كالتلاعب بالمصاريف او الايرادات وغيرها من عناصر القوائم المالية ويلاحظ من الجدول المذكور أنفاً ان ما نسبة 60 % من الاجراءات الخاصة بالاحتيايل مطبقة في الشركة ونسبة 40 % غير مطبقة مما يجعل الضعف في العمل المحاسبي.

ومن النتائج التي تخص فحص الجوانب العامة للشركة ادارياً ورقابياً ومحاسبياً يتضح أن هناك ضعفاً في الضبط الاداري وزيادة العمل الروتيني وضعف الاجهزة الادارية الرقابية مما يسمح بفتح ثغرات للاحتيايل، اما الجانب الرقابي فلم يكن ذلك النظام المنضبط بالشكل اللازم ويتأثر بالعلاقات وهذه مشكلة كبيرة، ومن الناحية المحاسبية فالعمل ذو الطابع الالكتروني يجعل من العمل المحاسبي ضعيفاً كتابياً والسجلات لا تحمل الدقة الكافية وهذا يسهم في رفع مستوى الاحتيايل.

وبعد الاطلاع على الاجراء الخاصة بفحص الاحتيايل والحد منه بصورة عامة يمكن ان نوضح ذلك في الجدول الخاص

بمستوى التطبيق للإجراءات وكالاتي:

جدول رقم (13)

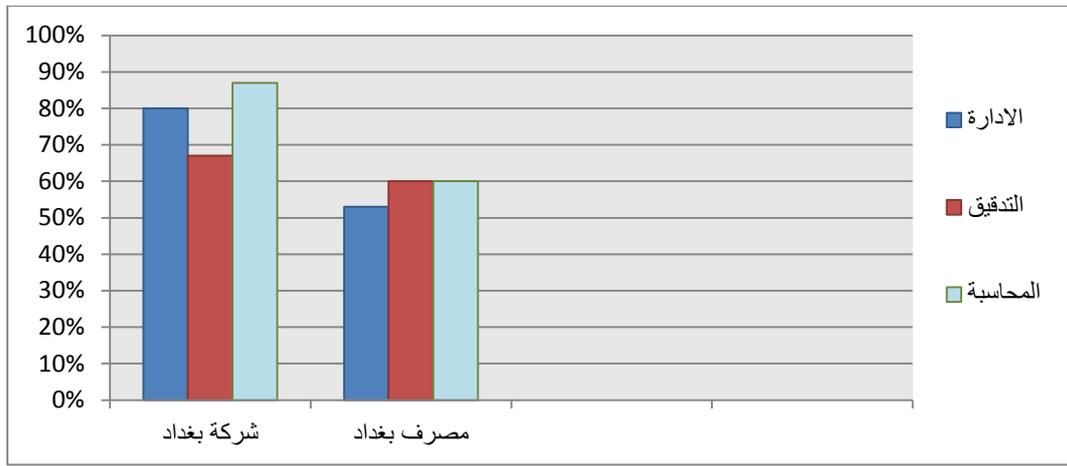
الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة البحث

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		الشركة المحور
	مصرف بغداد	شركة بغداد للمشروبات الغازية	

0.190919	%53	%80	1. الادارة
0.049497	%60	%67	2. التدقيق
0.190918	% 60	%87	3. المحاسبة
-	% 57.67	% 78	متوسط النسب

المصدر: اعداد الباحثان

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ان شركة بغداد للمشروبات الغازية أكثر تطبيقاً للإجراءات الادارية الخاصة بفحص الاحتيال والحد منه من مصرف بغداد مما يتطلب تضافر الجهود لتصحيح المسار، ويعطي الجدول المذكور أنفاً صورة بان هناك مجموعة من عمليات الاحتيال تمرر من لدن الادارة والتدقيق والمحاسبة، وهذا يثبت فرضية البحث ان لفحص الاحتيال دوراً بارزاً في الكشف عن ثغرات الاحتيال مما يتطلب من الشركات ان تعزز من اجراءاتها لغرض تطبيق مبادئ فحص الاحتيال ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:



شكل رقم (4) يوضح مستوى التطبيق لإجراءات فحص الاحتيال والحد منه من لدن الادارة، التدقيق والمحاسبة

المصدر: من إعداد الباحثين

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. يعد الاحتيال مشكلة اجتماعية واقتصادية ومالية تبنى على الخداع مضللة للأطراف الاخرى لأنها تتمتع بشكل شبه قانوني.

2. تختلف وظيفة فحص الاحتيال عن التدقيق اختلافاً جوهرياً فالأول يستند الى اسس غير ثابتة وبمدة غير معينة كحل نزاعات المحاكم الخاصة بالاحتيال او توفير إطار عمل للمحاسبين للحد من الاحتيال،
3. يعد سوق العراق للأوراق المالية الجهة المشرفة على عمل الشركات المساهمة العراقية وبوابة الاستثمار الخارجي كما انه يسهم في رفع قيمة الشركة.
4. تعد الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق المال وحدات اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني وتقدم منتجات جيدة ولكن ذات اسعار مرتفعة مقارنة بمنتجات مثيلاتها من الشركات العالمية.
5. اتضح للباحثان من خلال فحص الهيكل العام للشركات عينة البحث وتوجهاتها الادارية والمالية والتدقيقية ان نسبة (78%) من اجراءاتها تهدف للحد من الاحتيال في حين (57.67%) من اجراءات مصرف بغداد تهدف للغرض نفسه وهذا يفسر ان الجزء غير المطبق هي ثغرات تفسح المجال امام الاحتيال.

ثانياً: التوصيات

1. يتطلب زيادة البحوث الخاصة بالاحتيال ونشر اشكاله وطرائق تفاديه لأنه ظاهرة اجتماعية سلبية.
2. اتباع اسس سليمة للعمل الاداري والمالي وانسيابية العمل بالشكل الصحيح وتفعيل دور عمليات فحص الاحتيال.
3. الابتعاد عن حالات الغش والتلاعب والخداع للأطراف الاخرى من خلال تطبيق القواعد والإجراءات المحاسبية بصورة صحيحة.
4. الحد من مرونة القوانين والأنظمة والتعليمات والزام العاملين بتطبيقها وفقاً للغرض الصادرة لأجله مع متابعة آليات التطبيق.
5. توفير بيئة محاسبية خالية من الضغوط على العمل المحاسبي ومنحه استقلالية أكبر لتأدية عمله بصورة سليمة وموضوعية.
6. تعزيز اسس اختيار المحاسبين من خلال تعديل اجراءات التعيين وبذلك يتم الحصول على محاسبين أكفاء يمكن الاعتماد عليهم في اداء العمل.
7. على الشركات العراقية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لما لها من دور بتعزيز الثقة في بياناتها المالية.

المصادر

1. أمين، فريد علي (2009)، دور الإعلام في الوقاية من جرائم الاحتيال، بحث منشور، مجلة الباحثان الإعلامي، ع 607، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
2. عبد الفتاح، محمد هاشم (2008) جريمة الاحتيال -دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
3. علي، عباس يعقوب (2013) تأثير قواعد السلوك المهني لمراقب الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال والخطأ على وفق معيار التدقيق الدولي (240)، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
4. الفتلاوي، احمد شنان (2008) دور مراقب الحسابات في كشف الاحتيال في البيانات المالية، دراسة مقارنة وفق المعيار الدول (240)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
5. مصطفى، مناهل، افتخار محمد أرفيعي (2008) دور المصارف لمواجهة الاحتيال المالي وغسيل الأموال، بحث منشور، جامعة بغداد، العراق.
6. مؤسسة النقد العربي السعودي، دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة لعام (2008) .
7. النزلي، محمد جمال، (2009) ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
8. الحربي، عبد الرحمن (2008)، الوقاية من الاحتيال المنظم وتجريمه -دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
9. Birch , Martin , Roy Katzenberg , Judy Finn , Stephen Hill , Richard Sharp, Allan McDonagh , Martin Robinson, Mia Campbell (2008) Fraud risk management A guide to good practice , 2th edition , CIMA , London U . K.
10. Kranacher, Mary, Richard Riley, Joseph T. wells (2010) , Forensic Accounting a Fraud Examination , john Wiley & sons , Inc. , U . S.

11. Larson, Chad, R. (2008) Accounting Fraud & institutional investors, the degree of D. f philosophy, univer. Michigan, U.S
12. Nelson, Drew (2015) What Is Fraud Examination, demand media, Inc., U.S. . . .
. http://www.ehow.com/about_4742962_what-fraud-examination.html
13. Sharma A., Panigrahi p., Kumar (2012) A Review of financial accounting fraud Detection based on Data mining techniques, Inc. . . . V. 39. No .1. India.
14. Silverstone, Howard, Michael Sheetz (2007) Forensic Accounting and fraud investigation for non – experts, 2th edition, john Wiley & sons, Canada.
15. Vona, Leonard w., (2008) Fraud risk Assessment Building a Fraud Audit program, john Wiley & sons, Inc., Canada.
16. Waite , Melissa (2013) Check Fraud and the Common Law : At the Intersection of Negligence and the Uniform Commercial Code , Boston College Law Review , Vol. 54 , No. 5 , U.S. .